

## مجموعة ولفسبيرج

### أسئلة ولفسبيرج التي يتكرر توجيهها (FAQs) حول إنجاز المعاملات المصرفية من خلال البنوك المراسلة

#### التمهيد

نشرت مجموعة ولفسبيرج<sup>1</sup> مبادئها الخاصة بمكافحة غسيل الأموال ("AML") في نطاق المعاملات المصرفية التي تتم من خلال البنوك المراسلة في العام 2002 ("المبادئ"<sup>2</sup>). تشكل المبادئ مرشداً عالمياً حول تأسيس والاحتفاظ بعلاقات مع البنوك المراسلة التي إذا لم تحكم السيطرة عليها يمكن أن تتيح للمؤسسات المالية التي تكون النظم والتنظيم والتحكم لديها في مكافحة غسيل الأموال غير ملائمة أن تدخل بشكل مباشر في النظم المصرفية العالمية. تعتقد مجموعة ولفسبيرج أن التقييد بهذه المبادئ يشجع الإدارة الفعالة للخطر ويمكّن المؤسسات المالية من ممارسة الأحكام السليمة في أعمالها بالنسبة لعملائها من البنوك المراسلة<sup>3</sup> (يشار إليها في هذه النشرة بـ "المراسل")، وتعزز هدف أعضاء مجموعة ولفسبيرج بالسعي للحيلولة دون استعمال المؤسسات لأغراض جنائية.

<sup>1</sup> تتألف مجموعة ولفسبيرج من المؤسسات المالية الدولية القيادية التالية: ايه بي إن أمرو، بانكو سانتاندر، بنك طوكيو- ميتسوبيشي- يو إف جيه، باركليز، سيتي جروب، كريديت سويس، البنك الألماني، جولدمان ساش، إتش إس بي سي، جيه به مورجان تشيس، سوسيتي جنرال، و يو بي إس.

<sup>2</sup> انظر مبادئ ولفسبيرج لمكافحة غسيل الأموال في سياق معاملات البنوك المراسلة [www.principles.com/standards](http://www.principles.com/standards).

<sup>3</sup> عميل البنك المراسل هو أحد عملاء مؤسسة خدمات مالية تستعمل حسابات خدمات البنك المراسل للمؤسسة لإنجاز معاملات قاعدة عملائها الخاصة. ويشمل هذا المصطلح (ولكن من غير حصر) البنوك، تجار الوساطة، الصناديق المتبادلة، أمانات الوحدات، مؤسسات خدمات الاستثمار، الصناديق الواقية من الخسارة، وسطاء التعريف، أعمال خدمة النقد، صناديق التقاعد، مزودي بطاقات الائتمان، شركات الائتمان التجاري، شركات التمويل الأسري، بنوك الرهن، جمعيات البناء وشركات التأجير.

في هذه المبادئ، شجعت مجموعة ولفسبيرج تطوير سجل دولي للمؤسسات المالية، بحيث تقوم المؤسسات المالية عند التسجيل بتقديم معلومات مفيدة للقيام بالاجتهاد اللازم حسبما هو موضح في المبادئ، ويمكن للمؤسسات المالية استعمال تلك المعلومات في دعم إجراءاتها بموجب المبادئ. وقد تم تطوير مثل ذلك السجل من قبل "بانكرز المنك" واعتمده مجموعة ولفسبيرج. وتشتمل هذه النشرة (FAQs) على معلومات عن السجل الدولي.

لتوفير الإرشاد المستمر حول التحكم في غسل الأموال بالنسبة للمعاملات التي تتم من خلال البنوك المراسلة، قامت مجموعة ولفسبيرج بإعداد هذه النشرة (FAQs) المبنية على وجهات نظر مجموعة ولفسبيرج حول أفضل الممارسات الحالية، وفي بعض الجوانب، حول كيفية تطوير هذه الممارسات مع مرور الزمن.

## 1- ما هي طبيعة وهدف إنجاز المعاملات المصرفية من خلال البنوك المراسلة؟

في التعامل مع البنوك المراسلة، يقوم أحد البنوك (يشار إليه في هذه النشرة بـ "المؤسسة") بالعمل بفعالية كوكيل أو قناة للبنك المراسل له في تنفيذ و/ أو معالجة المدفوعات أو المعاملات المصرفية الأخرى لعملاء البنك المراسل، وقد يكون هؤلاء العملاء أفراداً أو كيانات قانونية أو حتى مؤسسات مالية أخرى. ويمكن أن يكون المستفيدون من المعاملات عملاء للمؤسسة المالية أو عملاء لمؤسسات مالية أخرى. وقد لا يكون للمؤسسة علاقة مباشرة مع الأطراف المستترين في أية معاملة يتم

تمريرها من خلالها وقد لا تكون، في تلك الحالات، في وضع تتمكن معه في التحقق من شخصية أو الفهم الكامل لطبيعة معاملة معينة، وبخاصة عند معالجة المدفوعات الالكترونية (الحوالات السلوية) أو مقاصة الشيكات.

إن العلاقات المتشابكة التي بنيت على مر العقود بين المؤسسات ضمن شبكات البنوك المراسلة قد أنتجت آلية فعالة للغاية ذات أهمية أساسية للاقتصاد العالمي. وهذه الآلية تسهل حركة الأموال من شخص أو كيان إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى وكذلك عملية تحويل العملات. ومن أجل استمرار هذه البنية التحتية الدولية للدفعة في القيام بدورها بفعالية، في الوقت الذي تقوم فيه أيضاً بمكافحة غسل الأموال بفعالية، فإنه يتعين على كل مراسل أن يكون مسؤولاً عن بذل الاجتهاد اللازم بالنسبة لعملائه الخاصين ومراقبة معاملاتهم طبقاً للقانون واللوائح الواجبة التطبيق، وأن تأخذ بالحسبان، كلما كان ذلك ممكناً، كافة المعايير الدولية ذات الصلة. كما يتوجب على المؤسسات أن تنهج نهجاً مبنياً على الخطر في بذلها للاجتهاد اللازم، والقيام ببذل الاجتهاد اللازم المعزز بالنسبة للمراسلين الذي يشكلون خطراً أكبر (لتفاصيل الاجتهاد اللازم المعزز، انظر الإجابة على السؤال رقم 6 أدناه).

إن عملاء المراسل لا يصبحون عملاء للمؤسسة ببساطة بفضل العلاقة مع البنك المراسل، وإنما على المراسلين ممن لديهم علاقة مع

بعض العملاء بذل ذلك الاجتهاد اللازم حيث أنهم هم الذين لديهم الوضع الأفضل المعرفية عملائهم، ويتعين عليهم تشغيل بيئة تحكم داخلي مناسبة مصممة للتخفيف من المخاطر المحتملة لغسيل الأموال.

في بعض الحالات، ومن بينها على سبيل المثال، الحالات المشار إليها في الإجابات على السؤالين 6 و 10 أدناه، ومع عدم افتراض وجود أية علاقة مباشرة مع عميل، فإنه قد يلزم مع ذلك أن يكون من الضروري للمؤسسة طلب أو تلقي معلومات من مراسلها حول واحد أو أكثر من عملاء المراسل، بما في ذلك المؤسسات المالية الأخرى ممن هم عملاء لها (على الرغم من أن تحويل المعلومات قد يخضع لقوانين أو لوائح مما يمكن أن تمنع المراسل من الكشف عن المعلومات إلى المؤسسة).

## 2- ما هي مخاطر غسيل الأموال في المعاملات المصرفية التي تتم من خلال البنوك المراسلة؟

إن المعاملات المصرفية التي تتم من خلال البنوك المراسلة عمليات كبيرة الحجم، وهي أعمال حساسة من حيث الوقت ويدخل فيها تدفقات ضخمة للأموال من خلال عدد من المؤسسات المالية التي لا يربط بينها رابط لولا ذلك (عادةً ما تكون في ولايات قضائية مختلفة). وفي كثير من الحالات، لا يكون لأي طرف بمفرده من الداخلين في هذه المعاملات نظرة رقابية كاملة على مجمل سير المعاملة؛ فالمؤسسة المالية تقوم بمعالجة المعاملات التي أنشأها مراسلها لأطراف لا

يكون للمؤسسة، في كثير من الحالات، علاقة مباشرة بها وليسوا عملاء لها ولذا فإنها لا تقوم تجاههم بالاجتهاد اللازم. وهذه الصفات يمكن أن تجعل حسابات المراسل عرضة لإساءة محتملة من غاسلي الأموال وقد يكون من الصعب على المؤسسة الخيلولة دون حدوث النشاط المخالف للقانون أو الكشف عنه.

### 3- مع انتهاج النهج القائم على الخطر، ما هو المعيار الذي يجب النظر فيه لتحديد المراسلين الذي هم أكثر خطراً؟

يجب النظر في كل معاملة مصرفية تتم من خلال البنوك المراسلة على أساس وقائعها الذاتية، وإنه يستعين على المؤسسات أن تكون قادرةً عمومياً على توقع تطبيق الدول للقوانين اللازمة لمكافحة غسيل الأموال، وعلى أن المراسلين منظمون بشكل مناسب وخاضعون للرقابة (عدم وجود معلومات بعكس ذلك من مصادر موثوقة).<sup>4</sup>

في مراجعة العلاقة بالمعاملات المصرفية للبنوك المراسلة، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار العوامل التي يمكن أن تشكل أخطاراً أكبر في مجال غسيل الأموال، سواء بشكل إفرادي أو بالاشتراك مع الغير أو عندما تؤخذ عادةً معاً في العادة. وقد تم تحديد هذه العوامل في المبادئ، حيث جرى التركيز أساساً على **خطر الدولة وخطر**

<sup>4</sup> "المصادر الموثوقة" تشير إلى المعلومات التي تنتجها هيئات معروفة جيداً وينظر إليها على أنها مشهورة عموماً وتجعل تلك المعلومات متاحة للجمهور على نطاق واسع. وقد تشمل تلك المصادر، من غير حصر، الهيئات التي تتجاوز الحدود الوطنية، والهيئات الدولية مثل قوة التدخل في الأعمال المالية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ("OECD") ومجموعة إجمونسيت لوحيدات الحسابات المالية وكذلك الهيئات الحكومية الوطنية ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية مثل الشفافية الدولية.

**العميل.** يظل هذان المعياران هما المحركين اللذين يـفـزان المؤسـسات للكشف عن مخاطر غسل الأموال.

### **خطر الدولة :**

يجب تقييم خطر الدولة بالنسبة إلى المراسل لتقرير ما إذا كان هنالك احتمال لغسيل الأموال بسبب العوامل الخاصة بدولة معينة. إن العوامل التي تنجم عن تقرير أن دولة ما تشكل خطراً أكبر لغسيل الأموال تشمل ما إذا كانت الدولة :

- تخضع إلى عقوبات، أوامر مقاطعة أو تدابير مماثلة صادرة، على سبيل المثال، من الأمم المتحدة أو غيرها حيث تطبق القوانين الوطنية؛
- بها مستويات مهمة من الفساد غير النشاط الجنائي أو عدم الاستقرار السياسي حسب تعريف المصادر الموثوقة له؛
- تفتقر إلى قوانين ولوائح لمكافحة غسل الأموال أو أن القوانين واللوائح لا تطبق فيها بشكل سليم حسبما هي معرفة من المصادر الموثوقة.

يتوجب على المؤسسات أن تأخذ بالاعتبار موطن المراسل ومكان إقامته، وكذلك الدولة التي يوجد بها مقر الشركة الأم للمراسل (للتفاصيل انظر المبدأ رقم 9). وفي الظروف المناسبة (مثل التعامل مع

مراسلين ذوي خطر كبير)، يجوز أن يشمل خطر الدولة أيضاً تقييم الأسواق الجغرافية الرئيسية التي يغطيها المراسل.

## خطر العميل:

عوامل خطورة العميل تتعلق إما بتنظيم المراسل أو تشكيله، أو بطبيعة ونطاق نشاطات أعماله. إن العوامل التي يجب أخذها بالاعتبار والتي يمكن أن تشكل خطورة أكبر من حيث خطر غسيل الأموال تشمل ما إذا كان المراسل:

- مراسلاً في المناطق الحرة؛<sup>5</sup>
- مراسلاً يشترك فيه بشكل جوهري أشخاص مكشوفون سياسياً؛<sup>6</sup>
- المراسل الذي لا يكون مملوكاً للدولة أو مملوكاً ملكية عامة (أو جزءاً من مجموعة شركات مملوكة للدولة أو مملوكة ملكية عامة) على الرغم من طبيعة ومدى ملكية الدولة، أو الشروط التي بموجبها تم إدراج المراسل وتداول أسهمه في سوق البورصة قد يعتبر ذا صلة أيضاً؛

<sup>5</sup> "مراسل بمنطقة حرة" هو مؤسسة مالية يحظر عليها طبقاً لرخصتها القيام بنشاطات مالية مع مواطنين من أو بالعملة المحلية للدولة المصدرة للرخصة. وبهذا الخصوص، لاحظ أن المؤسسة المالية التي تكون مؤسسة مالية في منطقة حرة ولكنها في الوقت ذاته شركة منظمة فرعية (معرفة في البند رقم 5 من المبادئ) يجب أن لا تعامل على أنها تشكل خطراً كبيراً لأول وهلة ما لم يتطلب القانون الواجب التطبيق ذلك. وفي تلك الحالات، تعتقد مجموعة ولفسبيرج أن على المؤسسة النظر في الخطر الخاص بالشركة الأم النهائية للمراسل بمنطقة حرة بنفس الطريقة الموصوفة أعلاه بالنسبة لخطورة الدولة.

<sup>6</sup> "الاشتراف الجوهري للأشخاص المكشوفين سياسياً" قد يحدث في أحد المراسلين أن يشترك فيه شخص مكشوف سياسياً ويتمتع بتمتع بتحكم مهم أو قياد على ممارسة نفوذ على نحو غير موات على نشاطات المراسل سواء بسبب الملكية، المنصب أو غيره. ومثل هذا الموقف، من غير المحتمل أن يحدث في المراسل المملوك ملكية عامة. لتعريف الشخص المكشوف سياسياً انظر مبادئ ولفسبيرج حول مكافحة غسيل الأموال أو البنوك الخاصة [www.wolfsberg-principles.com/standards](http://www.wolfsberg-principles.com/standards).

- المراسل الذي يقدم لعملائه الخاصين خدمات مراسل عالية الخطورة؛<sup>7</sup>
- البنك المركزي والمنظمات المتجاورة للحدود الوطنية التي تتعاطى بمنتجات وخدمات غير تلك المتماشية مع النشاطات الرئيسية للكيان؛<sup>8</sup>
- المؤسسة المالية المرخصة والمنظمة وغير المصرفية مثل محل التحويل أو محل الصرافة وبيوتات خصم الكمبيالات، ومكاتب الصرافة ووكلاء تحويل الأموال؛
- المراسل الذي يقوم بمعاملات عالية الخطورة<sup>9</sup> من خلال المؤسسة؛
- المراسل الذي يقوم بمعاملات مهمة مشار إليها بـ "علم الأحمر"<sup>10</sup> من خلال المؤسسة.

## المخاطر الإضافية

يجوز لمؤسسة ما أن تأخذ بالحسبان خدمات أخرى عالية الخطورة من تلك التي توفرها للمراسل والتي يمكن أن تؤثر أيضاً في الشكل الإجمالي للخطر لدى المراسل. ومن الأمثلة على ذلك التعاطي بخدمات عالية الخطورة.<sup>11</sup>

<sup>7</sup> تشمل خدمات المراسل عالي الخطورة مقاصد المراسل الفرعي (معرّف في الفصل 6 من المبادئ) أو خدمات مقاصد مراسل آخر لمؤسسات مالية أخرى والتي، إذا ما كانت عملاء مباشريين للمؤسسة، سيكون من المحتمل بشكل معقول اعتبار أنهم عملاء عالي الخطورة (وإن المعاملات الصادرة أصلاً من أو لأمر مؤسسة مالية من هذا القبيل تتم من خلال حساب المراسلين لدى المؤسسة) و/ أو المراسلين الذي يوفرون حسابات يتم الدفع من خلالها.

<sup>8</sup> من الأمثلة على ذلك الوضع الذي قد يسدّد فيه البنك المركزي أو يقبض دفعات باسم أو بالنيابة عن أطراف ثالثة غير حكومية.

<sup>9</sup> يمكن أن يكون من الأمثلة على المعاملات عالية الخطورة النشاطات الجوهرية مخفية أو حوالة مصرفية.

<sup>10</sup> معاملات "العلم الأحمر" مبينة في الملحق 1.

<sup>11</sup> انظر دليل ولفسبيرج حول الطريقة القائمة على الخطر لإدارة مخاطر غسل الأموال.



يمكن للمؤسسة استعمال المعايير أعلاه (التي لا يقصد بها أن تكون جامعة مانعة). لتطوير نموذجها الخاص بالأخطار لتحديد المراسلين عالي الخطورة، وبفعلها هذا، فإنها تطبق الاجتهاد اللازم المناسب والموافقة والمراقبة والتمحيص، ويتعين على المؤسسات توثيق نماذجها الخاصة ووسائل الرقابة لديها.

#### 4- هل يستدعي تبادل مفتاح سويفت SWIFT بذل الاجتهاد اللازم؟

حيثما يتم تبادل أو اعتراف تبادل المعلومات المتعلقة بالدفع، فإن المؤسسات بحاجة للقيام ببذل المستوى ذي الصلة من الاجتهاد اللازم. وحيثما يعتزم تبادل معلومات لا تتعلق بالدفع، لا يكون بذل اجتهاد خاص بشأن العميل. وفي الحالة الأخيرة، على أية حال، يمكن للمؤسسة تبادل مفتاح الفحص لغايات المعلومات فقط بنفس الطريقة كما لو أن المراسل لديه حساب مع المؤسسة. حالياً من غير الممكن تمييز طلبات مفتاح الفحص لتبادل المعلومات غير المرتبطة بالدفع من تلك التي يتم تبادلها للسماح بتعليمات الدفع، ولذا فإنه من المفضل قيام المؤسسات ببذل الاجتهاد اللازم بشأن العميل في الحالات التي تقوم فيها المؤسسات بالدفع إلى المراسل وإلا يجب القيام بذلك فوراً فيما بعد.

#### 5- هل يلزم تجنب العلاقات مع المراسلين عالي الخطورة تجنباً تاماً؟

كلا، إن مجموعة ولفسبيرج لا تدعو إلى سياسة التجنب العام بالنسبة للعلاقات مع المراسلين عالي الخطورة، على الرغم من أن ثمة علاقات يجب تجنبها بوضوح، وهذه تشمل العلاقات:

- مع البنوك الموهمة<sup>12</sup>. ينبغي على المؤسسات بذل الحرص أيضاً لضمان عدم التعاطي عن علم مع مؤسسات مالية من تلك التي تتعاطى مع بنوك موهمة؛
- مع مؤسسات مالية غير مرخصة و/ أو مؤسسات مالية غير منظمة وغير مصرفية مثل محلات التحويل أو بيوتات الصرافة، بيوتات خصم الكمبيوترات، مكاتب الصرافة والوكلاء أو الكيانات أو الأشخاص الذي يحولون الأموال ويعملون بفاعلية على هذا النحو؛
- مع أي مراسل ممن تكون النتائج المستمدة من القيام بالاجتهاد اللازم تجاهه قد أعطت شكوكاً هامةً ليس بالإمكان التغلب عليها؛ أو
- حيثما تكون وسائل التحكم لدى المراسل في مكافحة غسيل الأموال غير ملائمة و/ أو غير كافية، وأن المراسل لا يقنع المؤسسة بأنه سيتم اتخاذ الإجراء التصحيحي اللازم.

إن سياسة التجنب العام للمراسلين الذين يظهرون عوامل تفرض مخاطر عاليةً لغسيل

---

<sup>12</sup> "البنوك الموهمة" معرفة في الفصل 5 من المبادئ.

الأموال قد تؤدي إلى النتيجة غير المرغوبة بتقليص الفاعلية التامة لنظام المدفوعات الدولية وبالتالي اضمحلال التجارة الدولية دون تحقيق أية منفعة. كما أن هذه السياسة تخل على نحو غير منصف بالمصالح التجارية المشروعة للمراسلين الذين تم تحديدهم أو لوحظ أنهم يمثلون مخاطر عالية وقد يؤديون إلى عواقب غير مقصودة وغير ملائمة بدفع النشاط الانتقالي إلى التخفي تحت الأرض بحيث لا يطالعه التمحيص الفعال. تعتقد مجموعة ولفسبيرج أن العلاقات التي ينبغي تجنبها يلزم أن يتم تحديدها من قبل المنظمين ومراقبي المؤسسة المالية الذين يقومون بعمليات تفتيش منتظمة ويشغلون أفضل المواقع لتحديد تلك المخاطر والتأكد من الإصلاح المناسب.

**-6** عندما يتم تحديد المراسلين عالي الخطورة، فما هي التدابير التي يتعين على مؤسسة ما النظر في اتخاذها؟

تدعو مجموعة ولفسبيرج في المبادئ إلى إخضاع المراسلين الذين يمثلون خطراً أكبر إلى مستوى أعلى من الاجتهاد اللازم. لقد أبرزت المبادئ نوع مؤشرات الخطر التي على مؤسسة ما النظر فيها عند شروعاتها في إنشاء العلاقة، كما أن عليها التحقق على أساس ثابت ومستمر من ماهية الاجتهاد اللازم المعقول أو الاجتهاد اللازم المعزز والتمحيص المستمر والمعزز الذي عليها تعهده. كما أن مجموعة ولفسبيرج تعترف أيضاً وتدرك قيمة التدابير التي تم سنها من قبل قوة التدخل في

الأعمال المالية "FATF" في توصياتها الأربعة المعدلة (التوصية 7) والمساهمات المقدمة من هيئات متجاوزة للحدود الوطنية مثل لجنة بازل لرقابة العمليات المصرفية والسلطات التنظيمية الوطنية وهيئات الخبرة الأخرى.<sup>13</sup> تعتقد مجموعة ولفسبيرج أن التدابير التالية في غاية الأهمية وينبغي تطبيقها على جميع المراسلين الذين يشكلون أعلى المخاطر في غسيل الأموال على مؤسسة ما:

- **بذل الاجتهاد اللازم.** جمع معلومات كافية عن مراسل ما لفهم طبيعة أعماله والتقارير من واقع المعلومات العامة والمعلومات المتاحة وشهرة المراسل وجودة الرقابة. ويلزم أن يشمل ذلك، في حدود ما هو متوفر من تلك المعلومات، ما إذا كان المراسل عرضةً لغسيل الأموال أو التحقيقات حول تمويل الإرهاب أو إجراء تنظيمي. يمكن للمعلومات المتجمعة أن تمكن المؤسسة من القيام بغربلة دورية لأصحاب المراسل<sup>14</sup> والإدارة العليا له وتعريضهم للتغطية الإعلامية السلبية حول المعلومات ذات الصلة بالمخاطر التي يمثلها المراسل، بما في ذلك أية روابط جديدة أو سابقة غير معروفة بأشخاص مـكشوفين سياسياً، الأشخاص المحظورين أو الكيانات القانونية... إلخ باستعمال الإنترنت و/أو الموارد الأخرى الأكثر تخصصاً والمتاحة متى كان ذلك مناسباً.

<sup>13</sup> الأشخاص من ذوي الخبرة تشمل لهذا الغرض الأعضاء في بيت المقاصة في نيويورك والمجموعة المشتركة لتوجيه غسيل الأموال في المملكة المتحدة حول منع غسيل الأموال.

<sup>14</sup> مع مساهمين يملكون 10% على الأقل.

• **طلب ومراجعة قاعدة اعرف عميلك وممارسات المراسل لمكافحة غسيل الأموال.**

الحصول على معلومات كافية عن برنامج المراسل الخاص بمكافحة غسيل الأموال لتقييم ما إذا كانت ممارسات المراسل ذات الصلة بمكافحة غسيل الأموال كافية ومناسبة. ولعل من الأدوات المفيدة في هذا الشأن استبيان مكافحة غسيل الأموال الذي أشير إليه في الإجابات على السؤال رقم 11 أدناه، والمبين بالتفصيل الكامل في الملحق 3. يمكن لمؤسسة ما أيضاً النظر فيما إذا كان المراسل قد تحقق من نشاط عملائها وقام ببذل الاجتهاد اللازم المستمر والمناسب بخصوص نشاطهم مع المراسل من خلال حساب المراسل لدى المؤسسة والاطمئنان إلى أن المراسل بإمكانه توفير المعلومات الخاصة بالتعريف بالعميل ومعلومات حول الاجتهاد اللازم عند طلب المؤسسة لها (يجوز إخضاع هذه المعلومات إلى القوانين واللوائح التي يكون المراسل خاضعاً لها، وقد يكون محظوراً على المراسل الكشف عن المعلومات الخاصة بعملائه). وقد توجد هنالك حالات، من ضمنها متى ما كان ذلك مطلوباً بحكم القانون، أو حيثما تعتبر إحدى المؤسسات أن طلب المعلومات عن مؤسسات مالية يقدم لها المراسل نفسه خدمات مصرفية و/ أو عن العملاء ممن لهم إمكانية الدخول المباشر إلى حساب المراسل. وقد يكون هذا إما على أساس معمم أو مخصص للسماح للمؤسسة بالقيام بتقييم آخر معقول لمراسلهم وللأعمال التي يتعهدها. كما يجوز لمؤسسة ما أيضاً

- زيارة أصحاب المراسل أو عقد اجتماعات معهم و/ أو مع الإدارة العليا.
- الاشتراك القائم على الخطر من جانب الإدارة العليا<sup>15</sup> ووحدة التحكم المستقلة، وربما التقييد أو الوحدة المتخصصة بغسيل الأموال تثبت كل منهما مراسلين جدد ومراجعة العلاقات الحالية بشكل دوري.
- تطبيق درجة عليا من التمحيص على المعاملات التي تتم مع المراسل (انظر الإجابات على الأسئلة أرقام 7، 8 و 9 أدناه للتفاصيل).

في حين أن مجموعة ولفسبيرج على دراية بالتوصية الخاصة "بتوثيق المسؤوليات الخاصة بكل مؤسسة"<sup>16</sup>، (تفهم على أنها تشير إلى المسؤوليات الخاصة تجاه بعضها البعض فيما يخص منع غسيل الأموال)، فإن ذلك العمل لا يمكن وصفه حالياً باعتباره ممارسة شائعة. وفي أية حالة من الحالات، فإن ذلك التصرف سيكون من النادر جداً الكشف عنه للأطراف المتعاقدة مع الأخذ بعين الاعتبار البيئية التنظيمية والقانونية الواسعة التي تخضع لها

<sup>15</sup> "الإدارة العليا" موصوفة في الفصل 5 من المبادئ.

<sup>16</sup> حسب التوصية 7، عدلت قوة التدخل في الأعمال المالية (FATF) 40 توصية.

المؤسسات المالية. تعتقد مجموعة ولفسبيرج أنها بوضعها لكل من المبادئ وهذه النشرة الخاصة بالأسئلة التي تطرح مراراً فإن أدوار ومسؤوليات المؤسسات المالية التي تشتغل في نشاط المرسل قد فهمت تماماً بشكل أكثر وأصبحت مقبولة على نطاق أوسع.

## 7- ما الدور الذي تلعبه مراقبة المعاملات في إدارة مخاطر غسل الأموال في المعاملات المصرفية للمراسلين؟

ينص البند 12 من المبادئ على أنه يتعين على المؤسسات المالية تطبيق سياسات وتدابير معنوية لتسهيل التعرف على النشاط غير العادي أو المشبوه والإبلاغ عنه حسبما يتطلب القانون الواجب التطبيق. هذا إلى جانب أن مجموعة ولفسبيرج تدعو في بيانها عن المراقبة والغربلة والبحث<sup>17</sup> إلى أن يكون لدى المؤسسات المالية عمليات مناسبة تسمح بالتعرف على النشاط غير المألوف والأنماط غير العادية من النشاط أو المعاملات. وحيث أن المعاملات غير العادية أو الأنماط غير المألوفة من النشاط لا تثير الشبهة في جميع الحالات، فإنه يجب أن يكون لدى المؤسسات المالية القدرة على تحليل وتقرير ما إذا كان النشاط، أو الأنماط أو المعاملة مثيرة للشبهة بطبيعتها من حيث، بين أمور أخرى، احتمال وجود غسل أموال. يتوجب الإبلاغ عن النشاط والأنماط والمعاملات إلى السلطات المعنية حسبما تقضي به القوانين المحلية أو اللوائح أو

<sup>17</sup> تتوفر نسخة منه في: [www.wolfsberg-principles.com/standards](http://www.wolfsberg-principles.com/standards).

القواعد. إن مراقبة حركة الحساب والمعاملات التي تتدفق من خلال مؤسسة مالية ما هي إحدى وسائل التأكد من القيام بهذا الدور.

وعلى كل، ففي الأعمال المصرفية للبنك المراسل، فإن حجم وسرعة المعاملات وشيوعها إلى جانب انعدام المعلومات المحددة والكاملة عن عميل المراسل وعن المستفيد من المعاملة يجعل من مراقبة المؤسسة للعمليات أمراً أكثر صعوبة من الأعمال الأخرى التي يدخل فيها التعاملات المباشرة مع العملاء. ومع ذلك، فإن المؤسسات ما تزال تقوم بشكل شائع بمراقبة معاملات مراسليها باستخدام قواعد أو "مثيرات التدخل" عند اللزوم والمصممة للتعرف على المعاملات غير العادية والتي يجتمل أن تثير الشكوك أو الشبهات اعتماداً على الرموز المنشورة. حينها تقوم تلك "المثيرات للتدخل" بتحديد المعاملات التي يمكن إخضاعها للمزيد من الفحص على نحو أوثق. وقد تم مؤخراً تصميم المزيد من نظم المراقبة على النشاط غير العادي للمراسل من خلال النشاط السابق للمراسل على مدى فترة زمنية معينة، كما أن هناك نظم مصممة لتقييم نشاط مراسل واحد في مواجهة ما يعرف بـ "الند" أو "الأنداد" (أي جمهرة من البنوك المراسلة بأوصاف وأنماط معاملات متشابهة). وعلى أية حال، وربما بسبب محدودية أعداد العلاقات المعنية، لم يكن هنالك حتى الآن معلومات كافية لتوفير عينات إحصائية لكفاءة هذا النوع من المراقبة.



## كيف يتعين على مؤسسة ما تصميم وحفظ نظام فعال وكفء لمراقبة المعاملات؟

تتطلب مجموعة ولفسبيرج أن نشاط مراقبة المؤسسات يمكن أن يكون مفيداً (ولربما كان ذلك أكثر فائدةً إذا كان المستفيد في معاملة ما هو أحد العملاء، وتكون الفائدة أو المساعدة أقل في حالة عدم وجود علاقة مباشرة). وعلى أية حال، فإنه يجب عدم اعتبار مراقبة المعاملات عملاً بديلاً عن مراقبة المراسل لمعاملات عملائه والتحقيق في النشاط غير المعتاد أو المثير للشبهة متى ما تعرفت عليه.

تعتقد مجموعة ولفسبيرج أن على المؤسسات أن تستعمل بشكل متزايد إمكانياتها في التعرف على نشاط المراسل في المعاملات المحتملة أن تكون مثيراً للشبهة وزيادة التحقيق حيثما ينشأ القلق من تلك المعاملات. تدعو مجموعة ولفسبيرج إلى انتهاج النهج القائم على الخطر، مع السماح للمؤسسات ذاتها بتقرير المدى الذي يمكن أن تذهب إليه في توظيف مصادرها هي، وبالأخص بالأخذ بالاعتبار طبيعة ومدى علاقاتها وعملها مع المراسلين.

تذكر مجموعة ولفسبيرج بأنه حتى في الحالات التي يتم التعرف فيها على أنواع من المعاملات والأنماط التي يهتمل أن تكون مثيراً للشبهة، فإنه يجب بذل المزيد من الحرص، فلا شيء من أنواع أو أنماط هذه المعاملات (باستثناء المعاملات التي يدخل فيها بنوك موهبة) يجب اعتبارها تلقائياً بأنها مثيرة

للشبهة بدون إجراء المزيد من التقصي. وحيثما يتم التعرف على تلك الأنواع والأنماط من المعاملات، فغالباً ما قد يكون هنالك تفسيرات مقبولة لمثل ذلك النشاط.

إن استخدام مثير واحد أو مثيرات بسيطة للتدخل وللتعرف على معاملات ضخمة مثلاً، أو معاملات نابعة من دول معينة، وبخاصة من حيث يستقر المراسل، غالباً ما يكون غير فعال وتكون معدلات التحويل<sup>18</sup> متدنية للغاية. لعل الطريقة الأكثر فاعلية لتحسين معدلات التحويل هي تركيز المؤسسات على التعرف على النشاط غير المألوف والمهم والتعرف على أنواع وأنماط معاملات محددة، حيث تكون تلك المعاملات إما معزولة أو مترابطة حسبما هو مبين في الملحق 1. ومن خلال التركيز على تحسين معدلات التحويل، سوف تحسن المؤسسات من فعاليتها وكفاءة برامج المراقبة لديها، ويتعين عليها في الوقت ذاته تحسين جودة التبليغ إلى السلطات الحكومية.

من أجل هذه الغاية، قامت مجموعة ولفسبيرج بتلخيص بعض أنواع وأنماط المعاملات ("المعاملات المؤشر عليها بالعلم الأحمر" في الملحق 1) التي تجري على حسابات المراسل التي تم تحديدها في مصادر النشر المتاحة باعتبارها معبرة وموضحة للنشاطات التي يحتمل أن تكون مشبوهة. وفيما يخص هذه النشاطات، اقترحت مجموعة

---

<sup>18</sup> يمكن استعمال معدلات التحويل عمومياً لتقييم فعالية وكفاءة نظام مراقبة المعاملات بتقسيم عدد التنبيهات المتولدة على القواعد الراسخة، مثلاً تقسيم حالات التنبيه والمثيرات... إلخ على عدد التقارير عن النشاط المشبوه والتي أودعت بالملفات. وكلمة كانت النسبة أكبر، كان سعر التحويل أكبر وفعالية وكفاءة النظام يحتمل أن تكون أكبر.

ولفسبيرج الاستجابات المحتملة على المراقبة والتي يمكن إخضاعها للمزيد من التمحيص بمساعدة وكالات تنفيذ القانون والوكالات الحكومية في جهودها في مكافحة غسل الأموال من خلال، بين أشياء أخرى، زيادة تطوير البرامج الفعالة والكفؤة لمراقبة المعاملات.

## 9- ما هي الرقابة الإضافية للمعاملات التي يتعين إجراؤها على المراسلين الأكثر خطورة؟

للأسباب الموصوفة أعلاه، إنه مما يؤثر الانتقاد قيام المراسل بالمراقبة الفعالة للمعاملات ومن المعقول بالنسبة للمؤسسة الافتراض بأن ذلك سيتم عمله. تعتقد مجموعة ولفسبيرج أن على المؤسسة وضع نظامها الخاص بها لمراقبة المعاملات لكي تكون العلاقات مع المراسلين عالي الخطورة خاضعة للرقابة حيثما:

- تكون القواعد والحدود مرسومة بدقة أكبر لتسهيل التمحيص الأوثق؛ و
- يكون مستوى الانحراف المسموح به بالنسبة للنشاط غير المألوف قبل توليد التنبيهات (إن كانت تلك الأدوات مستعملة) قد انخفض مقارنةً بتلك المسموح بها بالنسبة للمراسلين ممن هم ليسوا عالي الخطورة.

إن المسؤولية الرئيسية عن الاجتهاد اللازم، موافقة العميل والمراقبة المستمرة للعلاقات في مجال المعاملات

المصرفية للمراسلين يجب أن تلقى على عاتق مدير علاقات فرد ومحدد بوضوح، أو على وحدة أعمال أو دائرة من الدوائر. تدعو مجموعة ولفسبيرج إلى إشراك هيئة ضمن المؤسسة تكون مستقلة عن تلك المسؤولة عن العلاقة مع المراسل في تحديد (وتصليح) المعايير ولمراجعة فعالية تلك المراقبة.

قد تكون المراجعة المنتظمة لمجمل نشاطات التعامل مع المراسلين الأعلى خطورة أمراً مناسباً.

يجوز أن تقر مؤسسة ما وضع حدود أو قيود على أنواع و/ أو مقادير المعاملات و/ أو حجم و/ أو الاشتراك في المعاملات مع دول معينة لمدة محددة أو غير محددة وربما يكون ذلك للتطابق مع أي نشاط متوقع.

**10- ما الذي يتعين على المؤسسة فعله إذا علمت بمرحلة غير عادية في حساب المراسل مع عدم وجود تفسير واضح لتلك الحركة؟**

إن مدى جودة المعلومات التي لدى المؤسسة عن المعاملة التي ينشؤها المراسل قد تكون محدودة بسبب الطبيعة غير المباشرة للعلاقة بين المؤسسة ومنشئ و/ أو المستفيد من المعاملة. وعلى الرغم من ذلك، فإنه يجب إخضاع حركة الحساب المثرية للتساؤل للتقصي في الوقت المناسب، طبقاً للسياسات والتدابير الخاصة بالمؤسسة، واستنتاج الخلاصات على أساس المعلومات المتوفرة. في بعض الظروف، قد تشعر المؤسسات أنها يمكن أن تكون مساعداً إما في طلب معلومات إضافية من المراسل أو مطالبة المراسل

القيام بتحرياته الخاصة حول المعاملة (المعاملات) المعنية، مما قد يشمل طلب أو تلقي معلومات عن عميل المراسل. وعلى أية حال، فإن المؤسسة يجب أن تكون واعية للقوانين واللوائح الخاضع لها المراسل، وربما يكون المراسل ممنوعاً من الكشف عن المعلومات الخاصة بعملائه. وفي هذه الظروف، يمكن للمؤسسة النظر فيما إذا كان بإمكانها كسب الاطمئنان من إعادة التأكيد من جانب المراسل على أنه قد قام بمراجعة معاملة العميل طبقاً إلى سيرة الأخير وأن تلك المعاملة متفقة مع سيرته.

**11- ما هو سجل ولفسبيرج الدولي؟ وما هي المعلومات التي يمكن أن توجد في سجل ولفسبيرج الدولي؟ وما هو استبيان مكافحة غسيل الأموال؟**

قامت مجموعة ولفسبيرج، في المبادئ، بتشجيع تطوير سجل دولي للمؤسسات المالية. بحيث تقوم المؤسسات المالية عند التسجيل بتقديم المعلومات المفيدة للقيام بالاجتهاد اللازم حسبما هو مبين في المبادئ. وتقوم المؤسسات المالية باستعمال تلك المعلومات في بنائها للاجتهاد اللازم. أنشأت "بانكرز المنك" ( Banker's Almanac ) مؤخراً منتجاً جديداً هو عبارة عن "وحدة قياس الاجتهاد اللازم" خاصة بـ "بانكرز المنك"، وقد طورت كجزء من BANKERSalmanac.com. إن هذه الوحدة (الموديول) "موديول الاجتهاد اللازم" التي وافقت عليها واعتمدها مجموعة ولفسبيرج هو عبارة عن مخزن لجمع وتخزين المعلومات والوثائق المتعلقة بالاجتهاد اللازم.

تعتقد مجموعة ولفسبيرج أنه بتقديم المعلومات الخاصة بالاجتهاد اللازم إلى "موديول الاجتهاد اللازم" لدى "بانكرز المناك"، فإن المؤسسات المالية سوف تتخلص من وتحذف بعض إن لم يكن معظم الحاجة إلى إعادة الإنتاج والتقديم المتكرر لمعلومات الاجتهاد اللازم. وبدلاً من ذلك، يمكن للمؤسسات المالية توجيه الاستفسارات إلى "موديول الاجتهاد اللازم" حيث يخزن فيه على الدوام أحدث المعلومات. وقد شجعت مجموعة ولفسبيرج كافة المؤسسات المالية على الاطلاع على "موديول الاجتهاد اللازم" والاتصال بـ "بانكرز المناك" لتحصل منها بدون مقابل على المعلومات عن الاجتهاد اللازم بخصوص مؤسساتهم.

بالاشتراك مع مجموعة ولفسبيرج، قامت "بانكرز المناك" بتطوير قائمة بالوثائق المطلوبة التي تعكس أفضل الممارسات المعترف بها فيما يتعلق بالمعلومات الضرورية لإكمال الاجتهاد اللازم المناسب عن المؤسسات المالية. يوجد بالملحق 2 نسخة من قائمة الوثائق المطلوبة. يمكن الاطلاع على "موديول الاجتهاد اللازم" في الموقع: [www.bankersalmanac.com/addcon/home/duedm.htm](http://www.bankersalmanac.com/addcon/home/duedm.htm).

سوف يشتمل السجل على معلومات عن رخصة كل مؤسسة مالية (ورخص الشركات التابعة لها) ونسخ من الوثائق الخاصة بالإدارة المتحكمة في المؤسسة مثل نظام الشركة، عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي وشهادة تأسيسها أو عقد التأسيس والنظام الأساسي وشهادة التأسيس. هذا بالإضافة إلى أنه سيكون هنالك السير

الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة وكبار مدراء المؤسسة المالية، التقارير السنوية (بما فيها تلك الخاصة بالشركات التابعة) ونموذج قياسي معبأ لاستبيان مكافحة غسيل الأموال.

لتقديم معلومات ووثائق عن الاجتهاد اللازم أو للحصول على معلومات إضافية، يمكن الاتصال بـ "بانكرز المنك" على العنوان التالي: بانكرز المنك، ويندسور كورت، إيست جرينستيد، RH19 1XA، المملكة المتحدة، فاكسيميلى: 335940 1342 (0) +44، أو بالبريد الإلكتروني: [duediligence@bankersalmanac.com](mailto:duediligence@bankersalmanac.com).

تم تصميم استبيان مكافحة غسيل الأموال لتوفير نظرة شاملة للسياسات والممارسات التي تتبعها مؤسسة مالية ما في مجال مكافحة غسيل الأموال. ليس هنالك استجابات صحيحة أو غير صحيحة، فالاستبيان يتطلب توضيحاً عند اختيار الإجابة بـ (لا) (وهذا لا يعني أن الإجابة بـ (لا) غير صحيحة)، ويتيح تقديم توضيح عند الإجابة بـ (نعم). هنالك نسخة من الاستبيان في الملحق 3.

## الملحق 1- المعاملات المشار إليها بـ "علم أحمر" والاستجابات الممكنة للمراقبة

### 1- معاملات العلم الأحمر- المعاملات المعروفة عامةً باحتمالات أن تكون مشبوهةً

قد تكون مراقبة المعاملات و/ أو التعامل مع خلاصة نتائج تلك المراقبة من الصعوبة بـمكان بالنسبة للمؤسسة وبخاصة في حالة اشتراك كيانات مثل البنوك الموهمة. والأمثلة التالية معبرة بوضوح عن نشاط المراسل في المعاملات التي يـحتمل أن تكون مشبوهةً، وهذه الأمثلة مستمدة من مصادر عامة متاحة<sup>19</sup> وهي تكشف بوضوح عن الحوالات السـلكية بمبالغ كبيرة على الأخص و/ أو ذات أحجام كبيرة/ تكرار كبير بنحو خاص و/ أو على شكل حركة "مفاجئة" تحدث ضمن فترة قصيرة من الزمن ("معاملات العلم الأحمر") :

- المعاملات التي يـشارك فيها دول عالية الخطورة وعرضة لغسيل الأموال (إذا وإلى المدى الذي يمكن تحديده)؛
- المعاملات مع علاقات مراسلين سبق تحديد أنهم مراسلون ذوو خطورة عالية؛

<sup>19</sup> تشمل هذه المصادر بين جهات أخرى على تقرير قوة التدخل في حركة الأموال (FATF) عن أنواع غسيل الأموال 2001-2002- المعاملات المصرفية للمراسلين؛ مراجعة النشاط والاتجاهات والمخاطر والمسائل لدى FINCEN SAR (أغسطس 2004) - مؤشرات سوء الاستعمال الممكن للشركات الموهمة والبنوك الموهمة؛ الإرشادات الخاصة بالسياسات والتدابير المضادة لغسيل الأموال في المعاملات المصرفية للمراسلين؛ اتحاد بييت نيويورك للمقاصلة ذ. م. م. الفصل 4-1 أمثلة على حركة الحساب المثيرة للشبهة لدى المراسل؛ مرسوم غسيل الأموال 2002 لدى المفوضية السويسرية الاتحادية للمعاملات المصرفية- الملحق: مؤشرات غسيل الأموال؛ لجنة بازل لمراقبة البنوك، الاجتهاد اللازم حول العميل للبنوك- أكتوبر 2001.



- حركة معاملة كبيرة (القيمة أو الحجم) تشمل على أدوات نقدية (مثل الشيكات السياحية، أوامر نقدية، حوالات مصرفية) وبخاصة إذا اشتملت على أدوات مرقمة بأرقام متسلسلة؛
- حركة معاملة تبدو غير مألوفة في سياق العلاقة مع المراسل؛
- المعاملات التي تشترك فيها بنوك موهة؛
- المعاملات التي تشترك فيها شركات قشرية موهة؛
- حركة معاملة يتكرر فيها ورود مبالغ تقل قليلاً فقط عن الحد المطلوب محلياً الإبلاغ عنه، أو المعاملات أو الاستفسارات التي يبدو أنها ترمي إلى اختبار أو التعرف على حدود المراقبة الداخلية الذاتية لدى المؤسسة أو أجهزة التحكم فيها.

## 2- الإجابات المحتملة من المؤسسات على المراقبة

إن مجموعة ولفسبيرج ملتزمة بالتعاون مع وكالات تنفيذ القانون والوكالات الحكومية ومساعدتها في جهودها الرامية إلى مكافحة غسل الأموال، وذلك من خلال، بين أمور أخرى، تطوير وتشغيل برامج فعالة وكفؤة لمراقبة المعاملات. وقد حددت مجموعة ولفسبيرج الاستجابات الممكنة التالية للمراقبة والتي يمكن تقصيصها أكثر من قبل المؤسسات، في سعيها للتصدي للمعاملات

المبرزة أعلاه والمشار إليها بـ "العلم الأحمر":

- تحديد المراسلين الذين تعمل حساباتهم بشكل ملحوظ خارج نطاق المعايير التي يمكن توقعها لولا ذلك التجاوز، وذلك بناءً على المعلومات المستمدة من الاجتهاد اللازم أو من سلوكيات سابقة بشأن الحركة المتوقعة و/ أو المراقبة الموجهة إلى الانحرافات المهمة عن هذه الحركة أو النشاط المتوقع، سواء بالنسبة إلى أحجام، قيم و/ أو تكرار المعاملات المعنية. بالنسبة للمراسلين ذوي المخاطر العالية، انظر في تخفيض مستوى الانحراف المقبول قبل حدوث تحديد العلاقة؛

- تحديد معاملات المراسل التي مرت عبر عدة ولايات قضائية مختلفة أو مؤسسات مالية متعددة قبل أو بعد اشتراك المؤسسة في المعاملة بدون أي غرض واضح سوى الاستخفاء وتمويه طبيعته الأموال ومصدرها وملكيته أو التحكم فيها. قد تنشأ مشاعر قلق خاصة عندما يشترك في العمليات السابقة أو اللاحقة دول عالية الخطورة (وبالأخص NCCT)، التي هي عرضة لغسيل الأموال، ولذا فإن المعاملات المرتبطة بهذه الدول يجب إخضاعها للمراقبة؛

- تحديد المعاملات السلوكية بالصفات التالية أو بالصفات الموحدة التالية مثل مبالغ ضخمة من العملة و/ أو حوالات سلوكية مكررة من منشأ معين إلى

- تحديد أدوات الإيداع أو السحب أو الأدوات المالية بالأوصاف التالية أو أوصاف أخرى مركبة، ومن الأمثلة على ذلك، الأوراق التي يتبين أنها تحمل رقماً متسلسلاً متتابعاً و/ أو كانت بمبالغ كبيرة أو أقل قليلاً من المبالغ التي يتوجب التبليغ عنها محلياً، و/ أو تتم في وقت قصير من الزمن (كأن يكون ذلك في نفس اليوم)؛
- تحديد المعاملات التي تبدو فيها حركة الحساب معقدة التركيب سواء لتجنب نظم المراقبة لدى المؤسسة و/ أو لتكون بمستوى أقل مما قد تكشف عنه وسائل الرقابة المحلية وتبلغ عنه؛
- تحديد البنوك الموهمة المشتبه فيها بالاعتماد على القوائم التي توفرها مصادر يعول عليها ومعتمدة؛<sup>20</sup>
- تحديد الشركات الموهمة المشتبه فيها والتي لا تقوم بتوفير المعلومات المناسبة حول الملكية وذلك اعتماداً على

<sup>20</sup> على حد علمنا ليس هنالك قوائم عامة متوفرة لتحديد البنوك الموهمة. ستحجب مجموعة ولفسبيرج بأية محاولة من السلطات العامة لجعل القوائم العامة حول البنوك الموهمة والمستمرة في التشغيل متاحة للاطلاع. إن مجموعة ولفسبيرج ليست على قناعة بأنه من الممكن عن غير هذا الطريق معرفة وتحديد البنوك الموهمة ببساطة من خلال النشاطات التي تقوم بها بواسطة إحدى المؤسسات، وما لم يكن البنك الموهوم عميلاً للمؤسسة، وفي تلك الحالة فإنه يتعين على المؤسسة قطع العلاقة في أية لحظة.

القوائم التي توفرها مصادر يعول  
عليها ومعتمدة.<sup>21</sup>

---

<sup>21</sup> مرةً أخرى، وعلى حد علمنا فإنه ليست هنالك مثل تلك القوائم العامة، على الرغم من أنه يبدو أن الكثير من السلطات الحكومية قد تتوفر لديها معلومات/قوائم بالشركات التي قد تستعمل "كواجهة" لأفراد/تنظيمات تثير القلق. وسترحب مجموعة ولفسيبرج بأية محاولة من جانب السلطات العامة لتوفير قوائم عامة وعلنية بتلك الشركات. إن مجموعة ولفسيبرج ليست على قناعة بأنه من الممكن عن غير هذا الطريق معرفة وتحديد الشركات الموهمة المشبوهة ببساطة من نشاط معاملتها التي تتم بواسطة مؤسسة ما إلا إذا كانت الشركة الموهمة هي إحدى عملاء المؤسسة.

## الملحق 2- موديول بانكرز المناك الخاص بالاجتهاد اللازم

الوثائق والمعلومات المطلوبة من المؤسسات المالية:

- 1- الاستجابة إلى استبيان مكافحة غسيل الأموال.
- 2- نسخة مؤرخة من سياسات و/ أو تدابير الشركة لمكافحة غسيل الأموال.
- 3- شهادة قانون باتريوت الأمريكي، بالنسبة للشركات التي يطلب منها تقديم شهادات.
- 4- السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا.
- 5- قائمة بأسماء المالكين (وكذلك البيانات الشخصية الأخرى مثل العنوان... إلخ) ممن يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر أو يتحكمون في الشركة أو لهم قوة أصوات بنسبة 10 بالمائة أو أكثر في أية فئة من الأوراق المالية لأي شركة غير مطروحة للتداول العام. أما بالنسبة للشركات المطروحة للتداول العام، فيلزم تحديد البورصة التي يتم تداول أسهم الشركات بها.
- 6- أحدث تقرير سنوي، بما في ذلك التقارير السنوية للشركات التابعة.
- 7- نسخة من ترخيص وتراخيص الشركات التابعة (مع ترجمة لها باللغة الإنجليزية إذا كان الترخيص الأصلي بلغة أخرى غير اللغة الإنجليزية).
- 8- نسخ من الوثائق القانونية للشركة مثل:
  - قانون الشركة.
  - عقد التأسيس أو النظام الأساسي أو شهادة التأسيس.

- عقد التأسيس أو النظام الأساسي للكيان.
- 9 مقتطف من السجل التجاري.

### الملحق 3- استبيان بانكرز المناك عن مكافحة غسيل الأموال

| 1. السياسات والممارسات والتدابير العامة لمكافحة غسيل الأموال                                      |    |  |
|---|----|--|
| <input type="checkbox"/>  | لا | هل يتطلب برنامج التقيد بمكافحة غسيل الأموال الحصول على موافقة مجلس إدارة المؤسسة المالية أو اللجنة العليا لإدارتها؟  |
| <input type="checkbox"/>  | لا | هل لدى المؤسسة المالية برنامج التزام قانوني وتنظيمي يشمل تسمية المسؤول عن الالتزام والذي يكون مسؤولاً عن التنسيق ومراقبة برنامج مكافحة غسيل الأموال على أساس يومي ومعتمد من الإدارة العليا للمؤسسة المالية؟  |
| <input type="checkbox"/>  | لا | هل طورت المؤسسة المالية سياسات خطية توثق العمليات التي تقوم بها لمنع والكشف عن والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة وقد تم اعتمادها من الإدارة العليا؟   |
| <input type="checkbox"/>  | لا | هل لدى عميل المؤسسة المالية مهمة تدقيق داخلي وتقييم آخر من طرف مستقل للسياسات والممارسات الخاصة بمكافحة غسيل الأموال على أساس منتظم؟   |
| <input type="checkbox"/>  | لا | هل للمؤسسة المالية سياسة تمنع وجود حسابات/ علاقات مع بنوك مموهة (يعرف البنك الموه بأنه البنك الذي تأسس في ولاية قضائية ليس له فيها وجود مادي وهو غير متنسب لأية مجموعة مالية منظمة)؟   |
| <input type="checkbox"/>  | لا | هل للمؤسسة المالية سياسات تغطي العلاقات مع أشخاص مكشوفين سياسياً وتتفق مع أفضل الممارسات في الصناعة؟   |
| <input type="checkbox"/>  | لا | هل للمؤسسة المالية إجراءات مناسبة لحفظ السجلات طبقاً للقانون الواجب التطبيق؟   |
| <input type="checkbox"/>  | لا | هل توجب المؤسسة المالية تطبيق سياساتها وممارستها الخاصة بمكافحة غسيل الأموال على جميع فروعها والشركات التابعة لها في كل من موطنها وخارج موطنها؟  |
| 2. تقييم الخطر  |    |  |
| <input type="checkbox"/>  | لا | هل لدى المؤسسة المالية تقييم مركز على الخطر في قاعدة عملاتها ومعاملات أولئك العملاء؟   |
| <input type="checkbox"/>  | لا | هل تقرر المؤسسة المالية المستوى المناسب للاجتهاد الواجب المعزز الضروري لتلك الفئات من العملاء والمعاملات التي لدى المؤسسة من الأسباب ما يدعوها إلى الاعتقاد بأنها تمثل خطراً بارزاً بوجود نشاطات غير شرعية يتم تمريرها في أو من خلال المؤسسة المالية؟                                    |
| 3. اعرف عميلك. الاجتهاد اللازم والاجتهاد اللازم المعزز  |    |  |
| <input type="checkbox"/>  | لا | هل تنفذ المؤسسة المالية نظاماً خاصاً للتعرف على عملائها بما في ذلك المعلومات عن العميل في حالة المعاملات المسجلة وفتح الحساب.. إلخ (مثل الاسم، الجنسية، رقم الشارع، رقم الهاتف، المهنة، العمر/ تاريخ الولادة، رقم ونوع هوية رسمية سارية المفعول وكذلك اسم الدولة/ الولاية التي أصدرتها)؟ |
| <input type="checkbox"/>  | لا | هل تستوجب المؤسسة المالية جمع معلومات عن نشاطات أعمال عملائها؟   |
| <input type="checkbox"/>  | لا | هل تقوم المؤسسة المالية بجمع معلومات وتقييم سياسات أو ممارسات عملائها الخاصة بمكافحة غسيل الأموال؟   |
| <input type="checkbox"/>  | لا | هل لدى المؤسسة المالية تدابير لتأسيس سجل لكل عميل من عملائها تدون فيه وثائق التعريف الخاصة بهم ومعلومات "اعرف عميلك" التي جمعتها عند فتح الحساب؟   |
| <input type="checkbox"/>  | لا | هل تتخذ المؤسسة المالية خطوات لفهم المعاملات العادية والمتوقعة لعملائها بناءً على تقييمها لخطورة عملائها؟  |
| 4. المعاملات التي يبلغ عنها ومنع والكشف عن معاملات الأموال التي يتم الحصول عليها بطريقة غير شرعية |    |  |
| <input type="checkbox"/>  | لا | هل لدى المؤسسة المالية سياسات أو تدابير لتحديد والإبلاغ عن المعاملات التي يتعين إبلاغ السلطات عنها؟  |
| <input type="checkbox"/>  | لا | هل لدى المؤسسة المالية تدابير للتعرف على المعاملات المركبة لتجنب   |

|                                    |                          |  |
|------------------------------------|--------------------------|--|
| <input type="checkbox"/>           | <input type="checkbox"/> | متطلبات التبليغ عن المبالغ النقدية الضخمة؟   |
| <input type="checkbox"/>           | <input type="checkbox"/> | هل تقوم المؤسسة المالية بغريبة معاملات العملاء أو المعاملات التي تعتبرها المؤسسة المالية عالية الخطورة إلى حد بعيد (والتي قد تشتمل على أشخاص أو كيانات أو بلدان واردة في القوائم التي تصدرها هيئات حكومية/ دولية) بحيث يكون من الضروري إيلاء اهتمام خاص بأولئك العملاء أو المعاملات قبل إكمال أي من تلك المعاملات؟   |
| <input type="checkbox"/>           | <input type="checkbox"/> | هل لدى المؤسسة المالية سياسات للتأكد بشكل معقول من عدم القيام بمعاملات مع أو بالنيابة عن بنوك موهمة من خلال أي من حساباتها أو منتجاتها؟ (البنك المموه يعرف بأنه البنك الذي تأسس في ولاية قضائية ليس له فيها وجود مادي وهو غير منتسب لأية مجموعة مالية منظمة).  |
| <input type="checkbox"/>           | <input type="checkbox"/> | هل لدى المؤسسة المالية سياسات للتأكد بشكل معقول من أنها تعمل فقط مع بنوك مراسلة تملك تراخيص للعمل في بلدانها الأصلية؟  |
| 5. مراقبة المعاملات                |                          |  |
| <input type="checkbox"/>           | <input type="checkbox"/> | هل تملك المؤسسة المالية برنامجاً لمراقبة النشاط المشبوه وغير المألوف الذي يغطي تحويلات أموال وأدوات مالية (مثل الشيكات السياحية وأوامر دفع الأموال... إلخ)؟  |
| 6. التدريب على مكافحة غسيل الأموال |                          |  |
| <input type="checkbox"/>           | <input type="checkbox"/> | هل توفر المؤسسة المالية تدريباً على مكافحة غسيل الأموال إلى الموظفين المعنيين، بحيث يشمل ذلك التدريب على التعرف على والإبلاغ عن المعاملات التي يتوجب إبلاغ السلطات الحكومية عنها، وعلى أمثلة من الأشكال المختلفة لغسيل الأموال التي تدخل فيها منتجات وخدمات المؤسسة المالية والسياسات الداخلية لمنع غسيل الأموال؟  |
| <input type="checkbox"/>           | <input type="checkbox"/> | هل تحتفظ المؤسسة المالية بسجلات لجلسات التدريب شاملةً لسجلات الحضور والمواد ذات الصلة المستعملة في التدريب؟  |
| <input type="checkbox"/>           | <input type="checkbox"/> | هل لدى المؤسسة المالية سياسة لتمرير القوانين الجديدة الخاصة بمكافحة غسيل الأموال أو التغييرات التي تطرأ على السياسات أو الممارسات الحالية المتصلة بمكافحة غسيل الأموال إلى الموظفين المعنيين؟  |
| <input type="checkbox"/>           | <input type="checkbox"/> | هل توظف المؤسسة المالية وكلاء للقيام ببعض المهمات الخاصة بالمؤسسة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل توفر المؤسسة تدريب أولئك الوكلاء على مكافحة غسيل الأموال على نحو يشمل التعرف على والإبلاغ عن المعاملات التي يتوجب إبلاغ السلطات الحكومية عنها وعلى أمثلة من الأنواع المختلفة لغسيل الأموال التي يشترك فيها منتجات المؤسسة وخدماتها وسياساتها الداخلية لمنع غسيل الأموال؟ |